أجراه مركز العالم العربي للبحوث والتنمية في الأراضي الفلسطينية

استطلاع: ارتفاع تأييد حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية وانخفاض التأييد لحقوقها السياسية

٨٠٪ يرون أن النساء مضطهدات في المجتمع الفلسطيني

القدس ـ «الأيام»: أظهر استطلاع للرأي العام الفلسطيني ان الغالبية تؤيد تعديل قوانين العائلة والأحوال الشخصية كما تعارض أغلبية القانون الذي يعطي «الشرعية» للقتل على خلفية «الشرف»، مشددة على تأييدها لوضع قوانين لحماية المرأة من العنف، فيما تؤيد الاغلبية أيضا «الكوتا» النسوية، بالرغم من ان الغالبية ما زالت تفضل الرجل المؤهل على المرأة المؤهلة.

وذكر د. نادر سعيد، مدير عام مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد)، أن نتائج هذا الاستطلاع جاءت غير متوقعة إلى حد كبير، فمن ناحية ارتفعت نسبة تأييد حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية مقارنة بالعقد السابق، ولكن من ناحية أخرى انخفضت، وبشكل ملحوظ، نسبة التأييد لحقوق المرأة السياسية، وذلك على خلاف معطيات سابقة، مفسراً هذه النتائج بأنها تعود إلى الشعورالعام بالاحباط من السياسة والأحزاب السياسية المختلفة.

ونوه سعيد الى أن أهم النتائج في هذا الاستطلاع هي تلك المتعلقة بالتأييد الواسع لعملية تعديل القوانين، خصوصاً قانون الأسرة وقانون العقوبات اللذين يميزان بشكل واضح ضد المرأة. فقد أظهرت النتائج أن الغالبية أصرت على تأييد تعديل القوانين التي تبيح الطلاق التعسفي وتعدد الزوجات والقتل على خلفية ما يسمى بـ «شرف العائلة». وفي ضوء ذلك، يرى سعيد أن هذه النتائج مهمة للغاية، إذ توفر مؤشرات محفزة للمشرعين والمؤسسات النسوية للاستمرار في الدعوة لتعديل القوانين، خاصة أنها ستكون مدعومة من قبل الغالبية العظمى من المجتمع الفلسطيني، علماً أن النساء بشكل عام، يدعمن حقوق المرأة أكثر من الرجال، ما يؤكد تمسكهن بحقوقهن على عكس ما يشاع.

وكان مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) أجرى استطلاعاً متخصصاً للرأي العام حول وضعية المرأة الفلسطينية وعلاقات النوع الاجتماعي وذلك ما بين ٥-٢ شباط ٢٠٠٨، حيث تمت مقابلة عينة عشوائية ممثلة من الفلسطينيين، بلغ عدد مفرداتها ٢٤٠٠ في جميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفيما يتعلق بوضعية الرجال والنساء في المجتمع الفلسطيني، اشار الاستطلاع الى ان اغلبية ٨٠٪ من المستطلعين ترى أن النساء مضطهدات (بشكل كبير أو إلى حد ما) في المجتمع الفلسطيني، وبالمقابل، صرح ٤٢٪ بأن الرجال مضطهدون (بشكل كبير أوإلى حد ما) في المجتمع الفلسطيني.

ويعتبر ١٨٪ من المستطلعين أن العلاقات بين الرجال والنساء في مجتمعاتهم المحلية مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات، بينما يعتقد ٤٧٪ أن هذه العلاقات مبنية على أساس توزيع الادوار بين الرجال والنساء. وفي المقابل، صرح ٣٠٪ من المستطلعين بأن العلاقة بين الرجال والنساء مبنية على أساس التمييز وهضم حقوق النساء.

وقال «اوراد»: يعتقد ٨٠٪ من المستطلعين أن الأوضاع الاقتصادية تشكل عاملاً مهماً في التأثير على حقوق المرأة، كما يعتقد ٧٩٪ بأن العنف ضد المرأة يقف عقبة في طريق الحصول على حقوقها. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر ٧٠٪ من المستطلعين أن الآثار النفسية الناجمة عن ممارسات الاحتلال هي عامل مهم ويؤثر على وضعية النساء الفلسطينيات، فيما يعتقد ٧٦٪ آخرين، أن المشاكل الداخلية، خاصة الصراعات الفصائلية تؤثر سلباً على وضعية النساء.

أولويات النهوض بأوضاع النساء

وبشأن الأولويات، أظهر الاستطلاع أن التعليم والصحة والزواج المبكر من أهم الأولويات للنهوض بأوضاع النساء الفلسطينيات، إذ صرح ٩٦٪ من المستطلعين بأن وصول النساء إلى التعليم هو من أهم الأولويات، فيما يرى ٩٤٪ آخرون أن وجود ضمان اجتماعي وخدمات صحية جيدة هو أيضاً من الأولويات المهمة للنساء، كما يعتقد أكثر من ٨٢٪ أن تفعيل القوانين التي تناهض العنف ضد المرأة وتقلل من «الطلاق التعسفي» هي مهمة أيضا.

وصرح ٧٨٪ من المستطلعين بأن توفير فرص العمل للنساء مهم لهن، وعندما طلب من المستطلعين تصنيف هذه الأولويات من حيث الأكثر أهمية، جاء التعليم في المرتبة الأولى، يليه رفع سن الزواج، ثم الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية، ويليها توفير فرص العمل، وأخيراً تفعيل القوانين التي تحمي النساء.

وفيما يلي ابرز النتائج الأخرى في الاستطلاع:

المشاركة الاقتصادية للنساء

ـ يعتقد غالبية المستطلعين (٩٤٪) أن النساء يلعبن دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، إلا أن هذه القناعة لا تؤدي بالضرورة إلى تأييد مماثل لحقهن في العمل.

٧٩٪ يعتقدون أن العنف ضد المرأة يعيق حصولها على حقوقها

ـ أظهرت النتائج أن ثلث المستطلعين يؤيدون عمل المرأة خارج المنزل (كحق إنساني)، فيما يؤيد ٢٨٪ منهم عمل المرأة ولكن بشروط معينة، وهناك ٣٣٪ آخرون يؤيدون عملها بشرط أن لا يؤثر على واجباتها العائلية والمنزلية. ومن الملفت أن ١٣٪ فقط كانوا ضد عمل المرأة خارج المنزل.

– فيما يتعلق بتوزيع الأدوار للمهمات المنزلية، صرح ٤٠٪ من العائلات بأن المهام المنزلية هي من مسؤولية النساء فقط. فيما اعتبر ٤٨٪ منهم أن النساء يقمن بالمهام المنزلية عامة بمساعدة من الرجال أحياناً. وصرح ١١٪ فقط بأن المهام المنزلية تقسم بشكل متساو بين النساء والرجال في المنزل. وصرح أقل من ١٪ بأن الرجال يقومون بالمهام المنزلية أساساً بمساعدة النساء أحياناً.

العنف ضد المرأة

غالبية المستطلعين (٧٧٪) يرفضون أن يكون للزوج الحق في ضرب زوجته إذا رأى ذلك مناسباً.

وفي المقابل، يؤيد ٢٢٪ من المستطلعين حق الرجل في ضرب زوجته اذا رأى ذلك مناسباً. أما إذا كان للزوجة الحق في ضرب زوجها فهذه مسالة أخرى، فقد أيد أقل من ٤٪ حق الزوجة في ضرب زوجها إذا اعتقدت أن ذلك مناسب، في المقابل رفض ٩٦٪ مثل هذه المقولة.

وينخفض التأييد لحق الزوج بضرب إحدى القريبات في العائلة، حيث يؤيد ١٧٪ من المستطلعين حق زوج الأخت ضربها إذا رأى ذلك مناسباً.

مشاركة المرأة السياسية

تظهر نتائج هذا الاستطلاع انخفاضاً في تأييد مشاركة النساء السياسية. ففي الفترة مابين ١٩٩٦ و٢٠٠٦ وصلت نسبة الاستعداد لانتخاب امرأة في البرلمان الى حوالي ٧٢٪، أما الاستطلاع الحالي فيظهر انخفاضاً بنسبة الاستعداد يصل إلى نحو ٢٠ نقطة.

فقد اعتبر ٥٣٪ من المستطلعين أنهم مستعدون لانتخاب مرشحة للبرلمان، في حين أن ثلث المستطلعين غير مستعدين لانتخاب امرأة.

وصرح ٢٢٪ من المستطلعين بأنهم قد انتخبوا امرأة في محافظاتهم في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، وتشكل هذه النسبة حوالي ٣٠٪ ممن صوتوا فعلياً في الانتخابات.

ولا تتعدى نسبة التأييد لتولي المرأة المؤهلة لمنصب الرئاسة ٢٤٪ بين المستطلعين، فيما يعارض ٦٠٪ تولي امرأة لمنصب الرئاسة. أما فيما يخص منصب رئاسة الوزراء، فقد أيد ٣٦٪ من المستطلعين تولي امرأة لهذا المنصب، فيما عارض ذلك ٦٠٪.

وأيد حوالي ٤٩٪ تولي امرأة مؤهلة لمنصب رئيس حزب، فيما عارض ذلك ٤٨٪.

كما تؤيد الأغلبية (٥٣٪) تولي امرأة مؤهلة لمنصب رئاسة البلدية، فيما يعارض ذلك ٤٤٪.

وتؤيد الأغلبية (٥٧٪) تولي امرأة مؤهلة لمنصب وزاري، فيما يعارض ذلك ٤٠٪.

وكذلك، تؤيد الأغلبية (٦٦٪) تولي امرأة مؤهلة لمنصب رئاسة نقابة، فيما يعارض ذلك ٤٤٪.

وتم سؤال المستطلعين سؤالاً جوهرياً يحدد من خلاله مدى عمق التمييز بين الرجل والمرأة، وينص السؤال على ما يلي: في حال ترشح رجل وامرأة بنفس الكفاءة لمنصب وزاري مهم، وكان لا بد أن تختار بينهما فأيهما تفضل؟ وأظهرت البيانات أن الأغلبية الساحقة (٧٣٪) تختار الرجل، فيما يختار ١٨٪ المرأة.

أما فيما يخص دور النساء العضوات في المجالس المحلية، فقد قيم ٤٨٪ من المستطلعين أداءهن بالجيد أو المتوسط. في المقابل قيم ٧١٪ من المستطلعين أداء الرجال الأعضاء بالمثل.

وتؤيد الغالبية من المستطلعين (٦٩٪) وجود «كوتا» نسوية في قانون الانتخابات، مقابل ٢٧٪ يعارضونها.

ومن بين المؤيدين لـ «الكوتا»، عبر ٤٨٪ عن تأييدهم لنسبة ٣٠٪ أو أكثر، وأيد حوالي (٢٧٪) نسبة ٢٠٪، بينما أيد (٢٦٪) نسبة ١٠٪ كـ «كوتا» للنساء.

الإصلاح القانوني

قامت العديد من المؤسسات النسوية ومؤسسات حقوق الانسان

٦٠٪ يعارضون تولي امرأة منصب الرئاسة أو رئاسة الوزراء

بمبادرات لتغيير القانون الفلسطيني الحالي، خاصة قانون العائلة وقانون العقوبات. وقد أتت نتائج الاستطلاع لتدعم وتؤكد ضرورة إحداث هذه التغييرات في القوانين وإصلاحها.

ويظهر هذا الاستطلاع أن ٤٥٪ من المستطلعين يعتقدون أن القوانين الحالية غير منصفة للمرأة، في مقابل ٣٨٪ يعتقدون أنها منصفة.

وفي حال وجود قوانين تحمي المرأة، يعتقد ٤٠٪ من المستطلعين أنها غير مطبقة، فيما يعتقد ٤٠٪ آخرون أنه يتم تطبيقها.

ويعتقد ٧٧٪ من المستطلعين بضرورة تفعيل القوانين الحالية بما يضمن حماية المرأة من العنف الأسري، وقد صرح ١٧٪ فقط بأنه ليست هناك ضرورة لذلك.

بالإضافة إلى ذلك، أيد ٨٦٪ تعديل قانون العقوبات ليحتوي على بنود تحمي المرأة.

وتؤيد الأغلبية (٧٤٪) تعديل القانون الحالي الذي يعطي الرجل «العذر المحل» للقتل على خلفية ما يسمى بـ «شرف العائلة»، بحيث يتضمن القانون الجديد بنوداً تمنع الرجال من أخذ القانون بأيديهم.

كما تؤيد الغالبية الساحقة (٨٩٪) تعديل القانون الذي يسمح بالطلاق التعسفي، وتطالب بتعديل القانون بحيث تضمن أن يقع الطلاق أمام القاضي في المحاكم الرسمية.

ويؤيد ٢٣٪ فقط من المستطلعين بقاء القانون الذي يسمح بتعدد الزوجات كما هو، فيما تؤيد الغالبية تعديل القانون بحيث يكون الزواج «مشروطاً». ويؤيد (٥٦٪) تعديل القانون بحيث يتم تقديم أسباب شرعية للزواج الجديد يقبلها أمام القاضي الشرعي. كما صرح ١٢٪ آخرون بأن التعديل يجب أن يشمل بنداً بضرورة تعريف الزوجة الأولى بالزواج الجديد مسبقاً، فيما صرح ٧٪ من المستطلعين بضرورة منع تعدد الزوجات بشكل كلي.

وصرح ٢٨٪ بأن قانون الميراث ليس مطبقاً، أي أن النساء لا يحصلن على حقهن في الميراث حسب القانون. ويعتقد ٤١٪ آخرون أن قانون الميراث يطبق جزئياً، فيما صرح ٣٠٪ فقط بأن القانون مطبق فعلياً.

وهناك أكثر من ٩٢٪ من المستطلعين يناشدون الجهات المنفذة للقانون بتطبيق قانون الميراث لضمان حصول المرأة على حصتها.

وفي الوقت ذاته، يؤيد ٧٩٪ من المستطلعين بقاء قانون الميراث كما هو، حيث تحصل المرأة على نصف حصة الرجل. ويؤيد ١٠٪ قانوناً يضمن التساوي في الميراث بين النساء والرجال، وهناك ٨٪ آخرون يفضلون قانوناً يعطي الرجال والنساء ميراثهم حسب احتياجاتهم.

دور المؤسسات النسوية والحقوقية

يظهر هذا الاستطلاع نتائج «مختلفة» للمؤسسات النسوية والحقوقية، بالرغم من تاريخية هذه المؤسسات ودورها التنموي والنضالي، وتقترح البيانات أهمية قيام هذه المؤسسات بإعادة النظر في رؤاها وبرامجها وآليات عملها.

كما يظهر الاستطلاع النتائج التالية:

صرح ٧٤٪ من المستطلعين بأنهم لا يعرفون عن أي مؤسسة نسوية أو حقوقية تدافع عن حقوق المرأة.

وفي الوقت نفسه، صرح ٨٪ من النساء، و٤٪ من الرجال، بأنهم قاموا باللجوء لمؤسسة نسوية طالبين خدماتها.

وبالإجمال فقد صرح ٤٪ فقط بأنهم قد شاركوا بشكل كثيف في فعاليات ونشاطات المؤسسات النسوية خلال السنتين الماضيتين، وصرح ٨٪ بأنهم يشاركون أحياناً، بالإضافة إلى ٣٪ من المستطلعين الذين شاركوا لمرة واحدة خلال السنتين الماضيتين. فيما النسبة الاكبر (٨٤٪) هي لمستطلعين لم يشاركوا نهائياً في أي نشاط لأية مؤسسة تعمل في مجال حقوق المرأة.

وصرح ٤١٪ من المستطلعين بأنهم شاهدوا أو تابعوا برامج تلفزيونية أو إذاعية تدعو لحقوق المرأة خلال السنتين الماضيتين. وقد كانت نسبة النساء المتابعات ٤٤٪ والرجال ٣٩٪.

٨٣٪ من الرجال يفضلون اختيار رجل على امرأة حتى لو كانا بنفس الكفاءة

في المقابل، يعتقد ٤٥٪ من المستطلعين أن المؤسسات النسوية والحقوقية لها دور ايجابي في تنمية المجتمع، بالإضافة الى ٣٦٪ ممن يعتقدون بأنها تلعب دوراً إيجابياً (إلى حد ما).

كما يعتقد ٥٨٪ أيضاً أن المؤسسات النسوية تلعب دوراً إيجابياً في زيادة الوعي المجتمعي حول القضايا الحقوقية للمرأة، بالإضافة الى ٢٩٪ من المستطلعين الذين يعتقدون أن لها دوراً إيجابياً (إلى حد ما).

الفجوات بين الرجال والنساء

وكانت آراء النساء والرجال مختلفة نوعاً ما حول غالبية القضايا التي طرحها الاستطلاع، حيث تظهر النساء أكثر دعماً لحقوق المرأة مقارنة بالرجال، وتعتبر النتائج التالية أمثلة على ذلك:

ـ فيما يتعلق باضطهاد المرأة، يعتبر ١٥٪ من النساء أن المرأة غير مضطهدة في المجتمع، فيما ٢٥٪ من الرجال يعتبرون أنها غير مضطهدة.

ـ صرح ٨٪ من النساء، و١٨٪ من الرجال أنهم ضد عمل المرأة خارج المنزل.

ـ فيما يخص الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦، فقد صرح ٣٢٪ من النساء، مقابل ٢٨٪ من الرجال، بأنهم قد صوتوا لامرأة في محافظاتهم.

ـ يؤيد ٤٢٪ من النساء، و٣١٪ من الرجال، تعيين امرأة في منصب رئاسة الوزراء.

ـ يفضل ٨٣٪ من الرجال اختيار رجل على امرأة، حتى ولو كانا على نفس الدرجة من الكفاءة، فيما تفضل ٦٣٪ من النساء نفس الاختيار، أي بفارق ٢٠ نقطة.

ـ يؤيد ٤٨٪ من النساء، و٣٢٪ من الرجال زيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء في المجالس المحلية.

ـ تؤيد ٥٧٪ من النساء «كوتا» نسوية تتعدى ٣٠٪ من المقاعد، فيما يؤيد ٣٩٪ من الرجال نفس وجهة النظر.

ـ تؤيد ٨٣٪ من النساء، و٧١٪ من الرجال تفعيل القوانين، بحيث تضمن حماية المرأة من العنف الأسري.

ـ يؤيد ٢٨٪ من الرجال بقاء القانون الذي يسمح بالقتل بذريعة «شرف العائلة» كما هو، بينما تؤيد ١٨٪ من النساء هذا القانون.

ـ يؤيد ٣٤٪ من الرجال بقاء القانون الذي يسمح بتعدد الزوجات كما هو، مقابل ١٢٪ من النساء (أي بفارق ٢٢ نقطة).

ـ يعتقد ٣١٪ من الرجال أن من حق الزوج ضرب زوجته، مقابل ١٣٪ من النساء اللواتي يعتقدن نفس الشيء.

ـ يعتقد ٥٪ من الرجال و٣٪ من النساء أن من حق الزوجة ضرب زوجها إذا شعرت بأن ذلك مناسب.

ـ خلال السنتين الماضيتين، صرح ١٨٪ من النساء، و١٤٪ من الرجال بأنهم حضروا نشاطات لمؤسسات ومجموعات نسوية.

ـ يعتقد ٩١٪ من النساء، و٨٤٪ من الرجال، أن دور المؤسسات النسوية إيجابيا في تنمية المجتمع الفلسطيني.

واعتبر «اوراد» ان نتائج هذا الاستطلاع ستكون في غاية الأهمية لفهم العوامل المختلفة الداخلية والخارجية التي تؤثر على مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم فهم متعمق لطبيعة العلاقة بين النساء والرجال في المجتمع بالتركيز على وضعية حقوق المرأة بشكل عام، وقال: الأهم من ذلك، أن هذه الدراسة ستعطي المؤسسات النسوية والحقوقية الفرصة لإعادة تقييم أدوارها ومدى تحقيقها للأهداف التنموية في المجتمع الفلسطيني، ووضع خططها وبرامجها في مجال تمكين المرأة الفلسطينية.

واوضحت الباحثة ريم غطاس أن نتائج الاستطلاع تفيد بضرورة تعزيز دور المؤسسات النسوية والحقوقية التي تستهدف تمكين النساء، وقالت: النتائج جاءت سلبية إلى حد كبير بالنسبة لتقييم الدور الجماهيري للمؤسسات النسوية. فحسب النتائج، فإن غالبية من النساء والرجال لم يستفيدوا من خدمات هذه المؤسسات، وبرغم ذلك فإن التقييم لدور هذه المؤسسات في تنمية المجتمع بقي في إطار من الايجابية، خاصة أولئك الذين سبق لهم الاحتكاك المباشر أو غير المباشر بخدماتها وبرامجها.